# تعليقات على مسائل نحوية متنوعة من منثور الفوائد للأنباري (وصف وتحليل)

**د. عبد الحكيم محمد بادي**

**كليّة الآداب- جامعة مصراتة**

a.badi@art.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام 2023.10.22 تاريخ النشر 2023.11.16

**الملخص:**

يتحدّث البحثُ عن كتابٍ مغمور، لكنّه مُفيد، لأبي البركات الأنباريّ [ت: 577هـ] الذي ألّفهُ في آخر حياته، وأملاهُ على بعض أصحابه استجابةً لِرغبتهم، وجَمع فيه أكثر مِن مائتيْ مسألةٍ منثورةٍ، تحمل فوائدَ جمّةً لِدارسي العربيّة والمُهْتمّين بها، مع إشاراتٍ لأحكامٍ فقهيّةٍ مَبْنيّةٍ على قواعدَ لُغويّة، شملَت النحوَ والصرْفَ والمعجَم والدلالةَ والصَّوْت والإملاءَ، وقد سمّيتُ بحثي: "تعليقات على مسائل نحوية متنوّعة من منثور الفوائد للأنباريّ – وصف وتحليل"، وصفتُ فيه مادّةَ الكتاب بإيجازٍ، ثُمّ اقتصرتُ على ثماني مسائلَ متنوّعة مِن بعض أبواب النحو، تناولَت الحدودَ والقواعدَ والإعرابَ والأدواتِ وتَوْجيهَ القراآتِ، ومِن أهداف البحث شَدُّ الانتباهِ إلى هذا المؤلَّف المفيد المَغْفولِ عنه، والتعريفِ به، وإظهار شيءٍ مِن فكر المؤلِّف المَوْسوعيّ، ومَقْدرته التأليفيّة على اختزال المسائل المتشعّبة والخلافية، واختياراتِه للمسائل المتنوّعة المنثورة المتماشية مع المبتدئين والمتقدّمين، التي جمع فيها بين خبرته التَّصْنيفيّة وتجربته التدريسيّة؛ لِيُضيفَ فائدةً، أوْ يُقرِّرَ قاعدةً، أوْ يَفتحَ آفاقًا لِلاطّلاع على قضايَا مُهمّةٍ مِن مَنظورٍ لُغويّ قواعديٍّ إعرابيّ، أوْ يُحذِّرَ من الوُقوع في فساد المعنى أوْ ضَعْف **التأْويل** الإعرابيّ.

**الكلمات المفتاحية:** الأنباريّ، المسألة، الإعراب، التقدير، التأويل.

# Comments on Seected Grammatical Miscellaneous from AL-Anbarie's Manthur AL-Fawaid (Description and Analysis)

**Abdulhakim M. Badi**
Faculty of Arts, Misurata University, Libya

**Abstract:**

The research talks about an obscure book, bot its material is useful, by AL-Anbari (577AH), who wrote it at the end of his companions in response to theire, and collected in it more than two hundred issues, which carry many benfits forthose interesteb in Arabic, with references to jurisprudential rulings based on linguistic, which include: Grammar, morphology, lexicon, semantics, phonetics, and orthography.

I named my research: "Comments on Seected Grammatical Issues from AL-Anbarie's Manthur AL-Fawaid," in which I briefly described it to eight grammatical issues selected from some grammar sections, which dealt wich definitions, rules, parsing, reasoning, tools, and directing readings. One of the goals of the research is to this useful, overlooked book, introducing him and showing something of the author`s encyclopedic thought, his writing ability to summarize complex and controversial issues, and his choices of diverse issues that are compatible with beginners and advanced ones, in which he combined his authorship and teaching experience; To add benefit, istablish a rule, open horizons for learning about important issues from a linguistic and grammatical perspective, or warn against falling into corruption of meaning or weak grammatical interpretation.

***Keywords:*** AL-Anbari, Issue, Parsing, Interpretation, Ishow quoted text.

## 1. مقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه. أمّا بعد.

لَطالَمَا أثار الإمامُ **الأنباريُّ** إعجابي بِزوايَا اختياراته التي تَتَّسمُ بملامح الجِدّة والطرافة اللُّغَويّة، كتَصْنيفهِ في المسائل الفرعيّة والخلاف النحويّ والعِلّة وأصول النحو، وجدل **الإعراب**، وتراجم اللغويّين والنحاة، وبَيْنَا كنتُ أبحثُ وأُقلِّب الكتُبَ عثرْتُ على كتابٍ له منشورٍ مُحقَّقٍ

بعنوان: "**منثور الفوائد**"، وكان جميل علّوش قد أثبتَه ضمنَ الآثار المخطوطة. (ينظر: علّوش، 1981، ص119)، ولمّا اطّلعتُ عليْه بانَ لي أنّه كتابٌ جدير بأنْ يُدرَس ويُنظَر فيه، فعزمتُ على دراسة بعض فوائده النحويّة، بِتعليقاتٍ وتَوْضيحات ونقاشاتٍ في بحثٍ سمّيْتُه: "**تعليقات على مسائل نحوية متنوّعة من منثور الفوائد للأنباريّ – وصف وتحليل**"، ونظّمتُه في تمهيد وأربع فقرات وخاتمة، عرّجتُ في **التمهيد** على التَّعْريف المُقْتضَب بالمؤلِّف ووصفتُ كتابَه بنُبذةٍ شاملةٍ، أمّا الفقرات الأربعة التطبيقيّة فقد جمعتُ فيها ثماني مسائلَ متنوّعة تنتمي إلى عناوينَ وأبوابٍ نحويّة متقاربة، حيثُ جعلتُ **الفقرة الأولى** للتعليق على مسألتيْن تدوران حَوْل التعريف، وعلّقتُ في **الفقرة الثانية** على نواسخ الجملة في مسألتيْن، وفي **الفقرة الثالثة** ضَمَمتُ مسألتيْن مِن مُكمّلات الجملة، واقْتصَرتُ في **الفقرة الرابعة** على مسألتيْن في الوجوه الإعرابيّة المُنْبثقة من اختلاف القرآات وسماع العرَب، ثُمّ عقّبتُ بخاتمةٍ أثبتُّ فيها أهمَّ الملاحظات، وأَتْبعتُها ببعض التَّوْصيات، وفي نهايته أثْبتُّ قائمة المصادر والمراجع، وقد اتّبعتُ المنهجَ الوصفيَّ مع التحليل، حيثُ أبتدئُ بإثبات نصّ **الأنباريّ** كاملاً وأُمهّد له بعباراتٍ مختزَلة أحياناً؛ لِيُفهَم النصُّ في سياقه، ثُمّ أُفرِّع **المسألةَ** بحسَب القضايا المحتمَلة، ثُمّ أُعقِّب بما وَرَدَ في **المسألة** وما قيل فيها من النّحاة وغيرهم، وما تستلزمُه مِن تَوْضيحٍ أوْ تَوْثيق نَصٍّ قرآنيّ أو اختلافٍ قرآتيٍّ أوْ حديثيّ أوْ شعريٍّ أوْ نثريّ، وما يتطلّب الإبانةَ كإيضاح المعنى المعجميّ...إلخ، وقد أُبدي رأيي عند اللزوم، وقد أَستطْرِد أحياناً؛ لِشيْءٍ وَرَد في **المسألة** وإنْ لم يكنْ نحْويًّا صِرْفًا، كالتمهيد بِإيضاح مفهوم الحَدّ والتعريف في **المسألة** الأولى مِن الفقرة الأولى، والإشارةِ إلى قضيّةِ مُبتدأ وَضْعِ النحْوِ في **المسألة** الثالثة مِن الفقرة الرابعة، وتَتبُّعِ بعضِ أخبار الخوارج بَيانًا لِمقالتهم في **المسألة** الثانية مِن الفقرة الثانية، وقد اعتمدتُ في جُلّ المسائل على كتُب النحو والتفسير اللغويّ والمعاجم وغيرها ممّا يَسْتلزِمُه البحث ككُتُب التراجم والحديث والتاريخ. سائلاً المَوْلى –عزّ وجلّ– أنْ يُوفّقني إلى الخير ويهديَني سواءَ السبيل.

**2. مشكلة البحث:**

مِن المعلوم أنّ لكلّ حقلٍ معرفيٍّ ومَوْضوعٍ لُغويٍّ خصوصيّتُه وطبيعتُه، وليس بالضرورة أنْ يُجيبَ كُلُّ بحثٍ عن تساؤلاتٍ أوْ يحُلّ مُعضلةً، وبهذا الصَّدَد أَستدعي نصَّ حاجي خليفة [ت: 1067هـ] الذي كتب في مقدّمته: "ثُمّ إنّ التأليفَ على سبعة أقسامٍ، لا يؤلِّفُ عالِمٌ عاقلٌ إلاّ

فيها، وهي: إمّا شيءٌ لم يُسبَق إليه فيخترِعُه، أوْ شيءٌ ناقص يُتمّمُه، أوْ شيءٌ مُغلَق يشرحُه، أوْ شيءٌ طويلٌ يختصرُه دون أنْ يُخِلّ بشيءٍ مِن معانيه، أوْ شيءٌ مُتفرّقٌ يجمعُه، أوْ شيءٌ مُختلِطٌ يُرتّبُه، أوْ شيءٌ أخطأ فيه مُصنِّفُه فيُصلِحُه" (خليفة، كشف الظنون، د.ت، 35/1)، وقد أشار أيضًا إلى خمس فوائدَ تُستنبَط من كتب السابقين في أيّ فنٍّ هي: استنباطُ شيءٍ مُعضِلٍ، أوْ جمْعُ مُفرَّقٍ، أوْ شرْح غامضٍ، أوْ حسْنُ نَظْم وتأليفٍ، أوْ إسقاط حشوٍ وتطويلٍ (ينظر: خليفة، كشف الظنون، د.ت، 35/1)، وبما أنّ عبارة **الأنباريّ** في كتابه هذا مختصَرةٌ فإنّ عمَلي فيه هو: تَوْضيح بعض العبارات الموجَزة التي فيها شيءٌ مِن اللبْس والغُموض، وتعليقات هدفُها الإبانة عن المعاني المختزَلة، وإكمالُ بعض الجوانب المُهمَلة اختصارًا مِن المؤلِّف، وتنظيمُها وعرْضُها بأسلوبٍ عصْريٍّ يتماشى مع القارئ، والإشارة في مَوْضعيْن إلى خطأيْن أظُنّ أنّهما مِن كاتب النسخة المُعتمَدة مِن المحقِّق.

**3. التمهيد:**

**1.3** التعريف بالمؤلّف: هو الشيخ الإمام أبو البركات كمال الدّين عبد الرحمن بن محمّد **الأنباريّ**، العالِم الجليل النحويّ الفقيه، وُلِد في الأنبار عام: [513هـ] ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة، ونَشأَ نشأةً صالحةً، وتَتبَّع طريقَ العلم والعلماء، ورحل إلى بغداد وعُرِف بِعُلُوّ الهِمّة، وتفقّهَ على مذهب الإمام الشافعيّ، وبرز في اللغة والأدب حتّى صار مِن العلماء المُشارِ إليهم بالبَنان في عصره، وأُثِر عنه أنّه كان مُشتغلاً بالعلْم والعبادة معاً، يُزكّي نفسَه وينفع طلاّبَه، وكان مَوْصوفًا بالصلاح والديانة وحُسْن الخُلُق وعزّة النفْس، شَهِد له بذلك مشايخُه وأقرانُه وتلاميذُه. أخذَ عن ابن الجواليقي [ت: 504هـ] وابن الشجريّ [ت: 542هـ] وغَيْرهما، وأخذ عنهُ الحافظ الحازميّ [ت: 584هـ] وغيْرُه، وتذكر المصادر أنّه ألّف أكثر من خمسين كتابًا في عُلوم العربيّة والشريعة، مِنْ أهمّها: الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربيّة والإغْراب في جَدَل **الإعراب** ولُمَع الأدلّة ونُزهة الألِبّاء...، وتُوُفِّيَ –رحمه الله– سنة: [577هـ] سبعٍ وسبعين وخمسمائةٍ من الهجرة. (تُنظَر تَرجَمتُه في: القفطيّ، 1950، 169/2–171؛ السُّبكيّ، د.ت، 248/4؛ السيوطيّ، 1965، 86/2–88؛ الزركلي، د.ت، 104/4؛ ويُراجَع: الضامن، 1990، ص7–18؛ بادي، 2015، ص ص11–27).

**2.3.** وصف الكتاب: (الأنباريّ، 1990)، هو كتابٌ متوسّط الحجم، مطبوعٌ في (144) أربعٍ وأربعين ومائة صفحةٍ، لا يزيد نصُّه عن (106) ستٍّ ومائة صفحةٍ إذا جُرِّد من مقدّمات المحقّق وفهارسه ومُلحَقاته، وقد ابتدأ **الأنباريُّ** مُصنَّفهُ بمقدّمةٍ يسيرةٍ لا تتجاوز أربعةَ أسطرٍ أخبر فيها أنّه سيُمْلي مسائلَ منثورةً "على حسَب ما يتّفق في الحال ويخطر بالبال، مع توخّي الاختصار والإقلال" (الأنباريّ، 1990، ص27)، وأردفها بأربعةٍ وتسعين ومائة (194) مسألةٍ، وأملى إحدى عشرة (11) مسألةً وفائدةً لُغويّةً تحت عنوان (مسائل)، ثُمّ ألْحقَ المحقِّقُ بالكتاب –كما وَجد في مخطوطته– مسائلَ تتعلّق بعلْم الخطّ والكتابة والإملاء وصِفة القلَم وختْم الكتاب، مع نُتفةٍ بلاغيّةٍ تُبيِّن حقيقةَ البلاغة كالبُعْد عن الغريب وقصْد الإيجاز مع الإصلاح؛ وهذا ما يُفسِّر مَنْهجيّةَ الكتاب المضطرِبة، التي لا تعتمد التسلْسُل ولا تِراتُبيّة المسائل؛ إذْ يُلاحِظ القارئُ مَجيءَ **المسألة** النحويّة تتْلوها الدلاليّة تعقُبها الصرفيّة... وهكذا، كُلّ ذلك بإيجازٍ، وهو مُفصَّلٌ في كثيرٍ مِن مسائله في كتبه السابقة كالإنصاف والأسرار.

**1.2.3.** يبدو لِلوهْلة الأولى أنّ كتابَ **الأنباريّ** أشْبهُ بثقافةٍ لُغويّة، فلا هو للمتخصِّصين البارزين ولا هو للمبتدئين، وفي زَعْمي أنّ مَنْ أراد أنْ يَطّلع على هذه الإملاآت المنثورة فعليْه أنْ يقرأ شيئًا من مقدّمات النحْو والصرْف واللغة، كالآجرّوميّة ومقدّمة ابن هشام [ت: 761هـ] ومقدّمة ابن بابشاذ [ت: 469هـ]، فالكتاب وإنْ كان موجَزًا فإنّه يحمل إشاراتٍ وفوائدَ لا يستوْعبُها إلاّ مَنْ تَمتّع بزادٍ لُغويٍّ يُمكِّنُه مِن تَفهُّم الأفكار والاختياراتِ، والكتابُ متنوّعٌ لا يقتصرُ على عِلْمٍ بعيْنه؛ بل يشملُ عُلومَ الآلة مِنْ صَوْتٍ وصرْفٍ ونحْوٍ ومُعجَمٍ ودلالةٍ، ولعلّ العُنْوان –في حَدّ ذاتِه– كافٍ لِتأْكيد هذه الفُسيْفساء اللُّغويّة؛ فالمَنْثورُ: اسمُ مفعولٍ تَحوّل إلى صِفةٍ مُشبَّهةٍ لدلالته على الدوام والثبوت (ينظر: قباوة، 1988، ص ص155–156، 160)، وهو: مِنْ نثْر الجَوْز واللَّوْز والحبّ ونحوها إذا رُمِيَ باليدِ مُفرَّقاً (الزبيديّ، 2007، 93/14، مادّة: ن.ث.ر؛ مصطفى وآخرون، د.ت، 907/2)، وإضافة هذه المنثورات اللُّغويّة المتنوِّعة إلى (الفوائد) فيها ما فيها من الدلالة القويّة على أنّ الكتابَ يَحْوي مِن الفوائد المُعتبَرة ما يَحْوي، ومقدّمتُه الموجَزة تدلّ على أنّ كتابَه مجموعةُ إملاآتٍ لِسأَلةٍ أجاب فيها على وَفْق السؤال؛ تَلْبيةً لِمَطلَبهم واستجابةً لِرغْبتهم وزكاةً لِعلْمه البارعِ فيه، وحوى الكتابُ إشاراتٍ ومسائلَ وقضايَا نحْويّةً وصرفيّة وصوتيّةً ومعجميّة ودلاليّةً متنوّعة، كالحدود والتعريفات والإعرابات وتَوْجيه القراآت، وتأويلِ الشواهد القرآنيّة

والحديثيّة والشعريّة والنّثْريّة، ومسائلِ الخلاف والتعليل، وعرّج على طائفةٍ مِن أبواب النحو والصرف والأدوات وصِفات الأصوات ومعاني المعجَم، والاستطرادات المتعلّقة بالمسائل، كُلُّ ذلك بأسلوبٍ سَلِسٍ مُختصَرٍ اختصارًا شديدًا، يُشوِّق الراغبين في الاستزادة إلى التعمّق في **التأويل** والتعليل ويُعينُهم على ذلك.

**2.2.3** وقد حَظِيَ الحقلُ النحويُّ بالنصيب الأَوْفر مِن مسائله التي قد يُثبِت فيها معنًى ويَحكُم على غيره بالفساد، أوْ يؤكِّد حُكمًا فقهيًّا بناءً على وجهٍ إعرابيٍّ، كما في تَنْبِيهه على عدم جمع (رَجُل وعَبْد ومَلِك) جمعَ سلامةٍ؛ لأنّها أجناسٌ لا أعلام في **المسألة** الثالثة والتسعين، وجواز نصْب (ثلاثًا) مِنْ: أنتِ طالقٌ، على الظرْفيّة بتقدير: ثلاثَ مرّاتٍ، وعلى المصْدريّة بتقدير: ثلاثَ طلقاتٍ، في **المسألة** الثامنة والعشرين، واختلاف الحُكْم في المُقِرّ على نفسه بقوله: لهُ علَيّ عشرةُ دراهمَ غيرَ درهمٍ، بِنصْب (غيْرَ)، ولَه عَليّ عشرةٌ غيْرُ درهمٍ، برِفْع (غيرُ) في **المسألة** الحادية بعدَ المائة، وتجويز النحويّين إدخالَ (الْ) في (كُلّ وبَعْض) في **المسألة** الرابعة والستّين بعد المائة، وتصحيح مَجيء خبر ضمير الشأْن جملةً لا مفردًا في **المسألة** التاسعةَ عشرةَ بعد المائة، وعدم جواز تعلّق (يَوْمَ) في قوله تعالى: {إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ} (القرآن الكريم، الطارق: 8–9) بـ(رَجْعِهِ)؛ لأنّه مصدرٌ لا يجوز الفصلُ بينَه وبيْن مَعمولِه الأجنبيّ (لَقَادِرٌ) في **المسألة** التاسعة والعشرين بعد المائة. ومِن الاستطرادات التي ذكرها **الأنباريُّ** في إملاآته: حكايةُ سؤالِ الكسائيِّ [ت: 189هـ] أبا يوسفَ [ت: 182هـ] عن قول أحدهم: له عَليّ مائةُ درهمٍ إلاّ عشرةً إلاّ اثنيْن، في **المسألة** الثامنة والخمسين بعد المائة، ومن المسائل الطريفة التي تدخُل في الأَلْغاز النحويّة تفسيرُه لِجملة: "هاذَا هذَا هذَا"، في **المسألة** السادسة والخمسين بعد المائة بقوْله: "هاذَا الأوّل: فعلٌ ماضٍ من المُهاذاة، والثاني: فاعلٌ، والثالث: مفعولٌ، والرابع: تأكيدُ المفعول" (الأنباريّ، 1990، ص81) ويعني بذلك أنّ الأوّلَ فعلٌ، والثلاث الأُخَر أسماء إشارةٍ اختلفتْ مَحالُّها الإعرابيّة رفعًا ونصبًا بحسَب مواقعها، من الفاعليّة والمفعوليّة والتبعيّة التَّوْكيديّة، ومِنْ معاني الأدوات ما ذكرهُ في (مَنْ) و(كانَ) في المسألتيْن الثامنةَ عشرةَ والتاسعةَ عشرةَ تَواليًا.

**3.2.3.** وهذه الإشارات التي أَلْمحتُ إليْها غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ، فالكتابُ مع إيجازه كثيرُ النّفْع؛ ولكنّه لمْ يُكتبْ له ما كُتِب لكثيرٍ مِن مؤلّفات **الأنباريّ**، من الذُّيوع والشُّهْرة، رُبّما لِبساطته وإيجازه

وسهولةِ عبارته مقارنةً بكتبِه الذائعة كالإنصاف والأسرار واللُّمَع، ورُبّما لِكوْنه مُقتطفاتٍ لُغويّةً مجموعةً في دفّة كتابٍ وغير مُختصّةٍ بفرعٍ بِعيْنه مِن علوم العربيّة، ورُبّما لأنّه إملاآتٌ خاصّةٌ لِطائفةٍ خاصّةٍ مِن طلَبة العلْم وبعضِ مُريديه، بما جاد به الخاطر واسْتَرْجَعتْهُ الذاكرة مِنْ غيْر تَبْويبٍ ولا تَرْتيب، فبَقِيَ عندهم حتّى اطُّلِع عليْه وحُقِّق، **وعُمومًا**،، فإنّ الكتاب على تَنوُّعِهِ واختصار عبارته فيه فوائد جمّة، ولعلّهُ يُمثِّل جانبًا كبيرًا مِن خبرته التأليفيّة وتجربته التدريسيّة وقدرتِه الكتابيّة؛ لأنّ إيجاز مسائلَ طويلةٍ وقواعدَ دقيقةٍ وفوائد عميقة، والتنقّل مِنْ حقلٍ لُغويٍّ إلى آخَر بإيجاز وإفادةٍ بغيْر إخلالٍ أمرٌ ليس بالهيِّن، ولا يصدُر إلاّ عن عالمٍ مُتضلِّعٍ في العربيّة، مُتمرِّسٍ في التصنيف قادرٍ على النفْع والإجادة، لاسِيّمَا وأنّه مِنْ آخر مؤلَّفاته بدليل أنّ فيه مسائلَ خلافيّة لم يُثْبتْها في الإنصاف وغيره (ينظر على سبيل المثال: الأنباريّ، 1990، ص21، والمسألة 103 ص62).

**4. التعليق على مسألتيْن في الحَدود:**

**1.4.** في بدايات كتابه في **المسألة** الثالثة عشرة في مَعْرض حديثه عن الحُدود والتعريفات يقول **الأنباريّ**: "**الفاعل: كلّ اسمٍ ذكرْتَه بعدَ فعلٍ وأسندْت ذلك الفعلَ إليْه**" (الأنباريّ، 1990، ص30).

**1.1.4.** استفْتح **الأنباريُّ** إملاآتِه بِتعْريفاتٍ لِمُصطلَحاتٍ نحْويّة، كالكلام والاسم والمبتدأ...إلخ، ثُمّ عرّج على الفاعل فعرّفَهُ في هذه **المسألة**، وقبل الوُلوج في تفاصيل **المسألة** يجدُر بي تحديد المَفْهوم اللُّغويّ والمنْطقيّ لِلْحَدّ والتعريف اختصارًا، فالتعريف في اللغة يعني: الإعلامَ والتَّوْضيح، وهو ضدّ التنكير، ومنه قولُه تعالى: {عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍۖ} (القرآن الكريم، التحريم: 3) (ابن منظور، 2005، 111/10، مادّة ع.ر.ف؛ الزبيديّ، 2007، 81/24؛ مصطفى وآخرون، د.ت، 601/2)، وفي الاصطلاح: "عبارةٌ عن ذكر شيءٍ تَستلزِم مَعْرفتُه مَعرفةَ شيءٍ آخَر" (الجرجانيّ، 1992، ص85؛ ويُراجَع: الكفويّ، 1992، ص392)، أوْ هو: "تحديد الشيْء بِذِكْر خواصّهِ المميّزة" (مصطفى وآخرون، د.ت، 601/2)، والحَدّ في اللغة: المنْع والحاجز بين الشيئيْن وتَمْييز أحدِهما عن الآخَر، والفصْل بيْنهما مع مُلازَمة التَّوْضيح والتَّبْيين (تنظر في: الجَوْهريّ، 1979، 462/2، مادّة: ح.د.د؛ ابن منظور، 2005، 55/4؛ الزبيديّ، 2007، 3/8–5)، وفي اصطلاح المناطقة: "القَوْل الدالّ على ماهية الشيء"

(الجرجانيّ، 1992، ص112؛ مصطفى وآخرون، د.ت، 601/2)، أوْ هو القَوْل المشتمل "على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز" (الجرجانيّ، 1992، ص112)، أوْ هو: "المُبيِّن للماهيّة بذكر جميع أجزائها مُطابَقةً وتَضمُّنًا" (الرضيّ، 1996، 75/2). والتعريف والحدّ في عُرْف النحاة والفقهاء والأصوليّين كِلاهما اسمٌ لِمُسمًّى واحدٍ، يجمعهما معنًى واحد، مُجمَلُه: الوصف المُحيط بالمعنى؛ ولِهذا يكثُر في كلام العلماء أنّ التعريف الدقيق لِمُصطلَحٍ مّا هو: الجامع المانع، أيْ: يَجمَع المصطلَحُ كلَّ أفرادِ جنسه، ويُخرِج منه ما ليس مِن جِنْسه (ينظر: الفاكهيّ، 1988، ص29؛ الكفويّ، 1992، ص ص391–392).

**2.1.4** وعَوْدًا على بَدْءٍ فقد عرّف النُّحاةُ الفاعلَ بأكثرَ مِن تعريفٍ، منها: "المُسنَد إليْه فعلٌ أو مُضمَّنٌ مَعْناهُ تامٌّ مُقدَّمٌ فارغٌ غيرُ مَصوغٍ لِلمفْعول" (ابن مالك، 1990، 105/2؛ ويراجَع: ناظر الجيش، 2007، 1571/4–1574)، ومنها: "الاسم المسنَد إليْه فعْلٌ على طريقة (فَعَل) أوْ شبْهُه" (ابن عقيل، 1972، 462/1)، ومنها: "ما أُسنِد إليْه عاملٌ مُفرَّغٌ إلى جهة وُقوعِه منه أوْ قيامه به"(السيوطيّ، 1987، 253/2)، ومنها: "ما قُدِّم الفعل التامّ أوْ شبهُه عليْه بالأصالة، أوْ أُسنِد إليْه على جهة قيامه به أوْ وُقُوعِه منه" (الفاكهيّ، 1988، ص49)، وتعريف **الأنباريّ** –هنا– مُوافقٌ تقريبًا لِتعريفه في الأسرار (ينظر: الأنباريّ، 1957، ص77)، وهذه التعريفات وغيرها ممّا هو مُستفيضٌ في كتب النحْو قديمًا وحديثًا مع تعريف **الأنباريّ**، تدور في جملتها حَوْل مجموعةٍ مِن المسائل والقضايا الفرعيّة التي تُميِّز الفاعلَ عن المبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة المناظِرة، وعن نائبه ومَفعولاته في جملته الفعْليّة، على النحو الآتي: **القضيّة الأولى**– كَوْنُه اسمًا، وهذا يقتضي أنْ يكون مُفرَدًا لا جملةً –كما صرّح بذلك في مَوْضعٍ آخرَ من كتابه– (الأنباريّ، منثور الفوائد، 1990، ص54)، وأنْ يكون اسمًا صريحًا، نحو قوله تعالى: {ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ} (القرآن الكريم، يوسف: 92)، أوْ ما في حُكْم الصّريح وهو المُؤوَّل بالمصْدَر، نحو قوله تعالى: {أَلَمْ يَأْنِ لِلذِينَ ءَامَنُواْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ} (القرآن الكريم، الحديد: 15)، أيْ: ألمْ يأْنِ لهم خُشوعُ قُلوبهم لِذكْر الله؟!، ويخرُج بهذا القَيْد الفعْلُ والحَرْفُ بِكَوْنه اسمًا مِن جِهة الماهيّة، وتخرُج الجُمْلةُ بكَوْنه مُفرَدًا مِن جِهة التَّرْكيب؛ فالفاعل لا يكون جملةً كما هو الحالُ في الخبر الذي يصلُح للإفْراد والجملة وشبْهها. **القضيّة الثانية**– وُجوبُ تقدُّم عامله –وهو فعْلُه– عليْه، وقد أشار إلى ذلك سيبويْه [ت: 180هـ] بِتكرار قوله: "فِعْل فاعِل"، وبأمثلته: ذهب

زيدٌ وجلَس عمرو (ينظر: د.ت، 31/1؛ ويراجع: ابن عقيل، 1972، 465/1)، فإنْ اختلّ الترتيبُ رجعَت الجملةُ اسميّةً، نحو قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} (القرآن الكريم، البقرة: 243)، وبهذا القَيْد يخرُج المبتدأ؛ لأنّ مَوْضعهُ الأصليّ في الجملة التقديم وإنْ تأخّر لفظًا لِسببٍ مّا، كإفادة الحصْر نحو قوله تعالى: {فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ} (القرآن الكريم، يس: 71). **القضيّة الثالثة**– فكرة الإسناد القائمة على نسبة شيءٍ إلى شيءٍ آخَر، وهو شرطٌ من شروط التركيب في الجملتيْن؛ فالفعْل وما في مَعْناهُ مِنْ فَرْعه وهي المشتقّات كاسم الفاعل هي حَدَثٌ وضميمةٌ تُضَمّ إلى الفاعل وتُنسَب إليْه، وهذا ما دفَع النّحاةَ والمفسِّرين إلى أنْ يُعرِبوا (أنتَ) في قوله تعالى: {قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَإِبْرَٰهِيمُ} (القرآن الكريم، مريم: 45) فاعلاً سدّ مَسَدّ الخبر مع أنّه مَسْبوقٌ باسمٍ؛ لأنّ فيه إسنادُ حَدَثٍ مُشْتقٍّ مُعتمِدٍ على استفهامٍ (رَاغِبٌ) إلى اسمٍ جامدٍ (أَنْتَ) ولَوْ عُكِس الإسنادُ لَما جاز هذا المعنى (ينظر: ابن عقيل، 1972، 189/1–195، 462–464؛ ويُراجَع: النحّاس، 1988، 19/3؛ ابن مالك، 1990، 105/2؛ أبوحيّان، 1993، 183/6؛ السمين، 1994، 509/4)، وبهذا القَيْد تخرُج مُتمِّمات الجملة ومُكمِّلاتها كالمفاعيل والحال؛ لأنّها لا تكون عُمَدًا. **القضيّة الرابعة**– الإسناد إلى مَنْ قام بالفعْل، وهو ما كان فاعلاً حقيقيًّا مَنْطقيًّا، نحو قوله تعالى: {وَقَالَ ٱللَّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَٰهَيْنِ إِثْنَيْنِ} (القرآن الكريم، النحل: 51)، ويخرُج بهذا القَيْد نائب الفاعل الذي يُسنَد إلى الفعْل بعد غياب الفاعل أوْ تأخُّره؛ لأنّه في الأصْل مفعولٌ أوْ ظرْفٌ، وقد أكّد الأنباريُّ هذه الفكرة بالتَّرْكيز على إسناد الفعْل بِعيْنه إلى الفاعل في جُمْلته: "وأَسندْتَ الفعْلَ إليْه"؛ ولكنّه في عُموم تعريفه أَهْملَ التَّصْريح ببعض مُستلْزَماته.

**3.1.4**. ومِن المُلاحَظ أنّ كُلّ نحْويٍّ ركّز في تعْريفه على جوانبَ وأهملَ أُخرى، ولعلّ مِن أشملها تعريفُ ابن مالك [ت: 672هـ]، ولِيتّصِف التعريفُ بالجمْع والمنْع فإنّني سأجمعُ ما تفرّق مِنْ تَعريفاتهم وأُضيفُ أربعَ قضايا أُخرى: **القضيّة الأولى**– التَّمام، فمِن شرائط الفاعل أنْ يكون فعْلُه العاملُ فيه تامًّا، فإنْ كان ناقصًا تَحوَّل إلى ناسخٍ داخلٍ على الجملة الاسميّة، نحو قوله تعالى: {وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُوراً} (القرآن الكريم، الإنسان: 22). **القضيّة الثانية**– الفاعل الوظيفيّ غير المنطقيّ، وهو الفاعل الذي لمْ يقُمْ بالفعْل حقيقةً؛ ولكنّه مُتّصِفٌ به، نحو: مَرِض فلانٌ وسقط الحائطُ، ولِذا وَرَد في أغلب تعريفاته ذِكْرُ الجِهتيْن، جَهة الوُقوع منه، وجِهة القيام به،

فالأولى نحو: خطبَ الواعظُ، والأخرى نحو: انكسَر الزُّجاجُ. **القضيّة الثالثة**– فرعُ الفعْل في العمل، وهو المصدر وبعض مُشتقّاته، كاسم الفاعل والصّفة المشبَّهة به واسم الفعْل، في نحو قوله تعالى: {فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفاً أَلْوَٰنُهَا} (القرآن الكريم، فاطر: 27)، ونحو: هَيْهاتَ النّدمُ، فهذه المشتقّات تعمل عملَ فعْلها بشروطٍ خاصّةٍ، ويصِفُها النحاةُ بِشبه الفعْل أو بتضمّن معْناه. **القضيّة الرابعة**– التفريغ، ويُقصَد به أنْ يُفرَّغ العاملُ (الفعل وشبهه) لِرفْع الفاعل، نحو قوله تعالى: {وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ} (القرآن الكريم، الأحزاب: 22)، فإذا كان العاملُ غيرَ مُفرَّغٍ لِرفْع الاسم الذي بعده خَرج عن كَوْنه فاعلاً، كالخَبر المشتقّ المُقدَّرِ فيه ضميرُه المقدَّم على مبتدئه، نحو: ناصحٌ الأبُ، وعلى هذا **الإعراب** جاءت (الذين) في أحد تأويلات قوله تعالى: {وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ} (القرآن الكريم، الأنبياء: 3) [تُراجَع هذه القضايا في الشروح والتعليقات على التعريفات الواردة في المصادر السابقة]، وفي اعتقادي أنّ هذه الشرائط إذا ما تَوافرتْ مُجتمِعةً في قالَبٍ واحدٍ فمِن الممْكن أنْ يُوصَف التعْريفُ حينَها بالشُّمول وبُلوغ الغاية.

**2.4** في **المسألة** الرابعة عشرة أتى **الأنباريّ** بعبارةٍ موجَزةٍ وصف فيها الأفعالَ الناسخةَ من (كان) وأخواتها بأنّها (أفعال العبارة)، وعرّفها بأنّها: "**التي تدلّ على الزمان المجرّد عن الحدث**" (الأنباريّ، 1990، ص30، وقريبٌ منه ما جاء في المسألة 107، ص64).

**1.2.4** فسّر **الأنباريُّ** معنى مصطلح (العبارة) في أسراره في مَعْرض تَدْلِيلِهِ على فعْليّة (كان) وأخواتها، والردّ على مَنْ زعموا أنّ عدم دلالتها على المصْدر يَنفي فعْليّتها، فذكر أنّ هذه الأفعال لفظيّة غيرُ حقيقيّة؛ ولِذا جُبِر كسْرُها بإلْزامها الخبر، أيْ: دخولها على الجملة فكان هذا تَعْويضًا عن دلالتها على المصدر، وهذا اللُّزوم التعويضيّ بمثابة الوجود الثابت (ينظر: الأنباريّ، 1957، ص133؛ ويراجع: ابن يعيش، د.ت، 7/89–90؛ الورّاق، 2008، ص191–192)، وقد ناقش النحاةُ الفكْرةَ القائلةَ بأنّ النقصان في (كان) وأخواتها هو دلالتها على الزمان دون الحدث الذي يُعبّرون عنه بالمصدر، واعترض كثيرٌ منهم على ذلك، وأَبطلَ ابنُ مالك هذه المقالة مِنْ عشرة وُجوهٍ، منها: أنّ المدّعين بها يعترفون بأنّ الأصلَ في كلّ فعلٍ دلالتُه على الحدث المصاحب للزمن، وإخراجُ أحد الأمريْن عن الفعْل أيًّا كان نَوْعُه لا يُقبَل إلاّ بدليل، ولا دليل لهم على ذلك، ومنها أنّ الأفعال إذا تساوتْ في الزمن كان التمايُز بينها بالحدث ليس غير، فإذا زال الحدثُ لم يكنْ هناك فرْقٌ بين قَوْلنا: كان الرجُلُ غنيًّا، وصار الرجُلُ غنيًّا،

ولَلَزِمَ تناقُضُ نحوِ: أصبح المسافرُ ظاعنًا، وأمْسى المسافرُ مُقيماً، والفرْق ظاهرٌ في الجملتيْن الأوليْن، وكذا التناقُض في الجملتيْن الأُخْرَييْن؛ فبطلَ الادّعاءُ بِزوال الحدث، ومنها أنّ الأفعال لو كانتْ لِمجرَّد الحدث مخلَّصةً للزمن لمْ يُبْنَ منها فعْلُ الأمر، في نحو قوله تعالى: {كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِالْقِسْطِ} (القرآن الكريم، النساء: 134)، ومعْلومٌ أنّه مِن شُروط بناء الفعْل على الأمْر دلالتُه على الحدث...إلخ، (ينظر: ابن مالك، 1990، 338/1–341)، ويكاد يتّفق النحاةُ على أنّ سبب تسميتها بالنقْص هو عدم اكتفائها بِمرْفوعِها وأنّ المعْنى لا يتمّ به وحْدهُ، بلْ لابُدّ أنْ يُسنَد حدثُها إلى النِّسْبة المعْنويّة بين مَعْموليْها (مَرفوعِها ومَنصوبِها) حتّى تكون الجملةُ مُفيدةً، لا ينتظر السامع بعدها كلامًا، نحو: كان عبدُ الله أخاك (ينظر: سيبويْه، د.ت، 45/1؛ ابن مالك، 1990، 341/1؛ الرضيّ، 1996، 181/4)، ويظهر ممّا سبق أنّ الفكرة التي أَوْردها **الأنباريُّ** وغيرُه مِن النحْويِّين في تَعْريف الأفعال الناقصة أوْ أفعال العبارة فيها نظرٌ، والأَوْلى عدم الأخْذ بها؛ لِما مَرَّت الإشارةُ إليْه من الأدلّة القويّة (تنظر آراؤهم –على سبيل المثال– في: ابن يعيش، د.ت، 89/7–90؛ العُكْبَريّ، 1994، 256/1–257).

**5. التعليق على مسألتيْن في نواسخ الجملة:**

**1.5** في **المسألة** السبعين قال **الأنباريّ**: {إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ} (القرآن الكريم، طه: 62) **بالألف؛ لأنّ (إنّ) ههنا بمعنى (نَعَمْ) كما رُوِيَ: أنّ رجُلاً جاء إلى ابن الزُّبَيْر [ت: 73هـ] يستَحْملُه فلمْ يَحْملْه، فقال: لَعَن اللهُ ناقةً حَملتْني إليك، فقال: إنّ وراكبَها، أيْ: نَعَمْ وراكبَها، وكما قال الشاعرُ:**

**ويقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا كَ وقدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ إنَّهْ**

**أيْ: نَعَمْ**" (الأنباريّ، 1990، ص53) والبيْت لابن قَيْس الرُّقيّات، وهو من شواهد الكتاب ومعاني الزجّاج وأمالي ابن الشجريّ وشرح ابن يعيش. (ينظر: ابن قيْس الرقيّات، د.ت، ص66؛ سيبويْه، د.ت، 151/3؛ الزجّاج، 1988، 363/3؛ ابن الشجريّ، د.ت، 322/1؛ ابن يعيش، د.ت، 102/7–103).

**1.1.5** في آية (طَهَ) أكثرُ مِنْ قراءةٍ، فقراءةُ الجمهور سوى ابنِ كثيرٍ [ت: 120هـ] وأبي عمرو بن العلاء [ت: 154هـ] وحفص [ت: 246هـ] بتشديد (إنّ) وإثبات الألف في (هذانِ) (ينظر: أبو شامة، د.ت، ص590–592؛ القاضي، 1981، ص205)، وللنُّحاة فيها

تأويلاتٌ وإعرابات، فمنهم مَنْ جعلَها على لُغة بني الحارث بن كعْب في مُعامَلة المثنّى ومُلْحقاته مُعامَلةَ المقْصور، فيحْملونها عليْه بالألف في جميع أحواله، رفْعًا ونصْبًا وجرًّا، ومنهم مَنْ قدَّر ضميرَ الشأْن فكان **التأويلُ** عندَه (إنّهُ) و"هذانِ لَساحرانِ": مُبْتدأٌ وخبَرٌ وقَعا خبرًا جملةً لـ(إنّ)، ولهم تأويلاتٌ أُخرى لا داعيَ لِذكْرها، وهم مُتضاربون في تقْوية وُجوهٍ وتَضْعيف أُخرى، ولكنّ المُهِمّ مِن هذه الإعرابات والتأويلات والتفسيرات على قراءة الجُمْهور ما أثبتَهُ **الأنباريُّ** تَبَعًا لِسيبويْه مِنْ أنّ (إنّ) بمعْنى (نَعَمْ)، وأقام الدليلَ على إعرابه بما وردَ مِنْ كلام العرب شعرًا ونثْرًا، ولم يذكُرهُ المبرّدُ [ت: 285هـ] في (مُقْتضَبه)، بلْ تَطرَّق إلى قراءة الخليل [ت: 170هـ] بتخْفيف (إنْ) الثقيلة؛ ولكنّ تلْميذَه الزجّاج أَثْبتَ في (معانيه) أنّه عرَضهُ عليْه وعلى إسماعيل بن إسحاق القاضي [ت: 282هـ] فاسْتحْسناهُ وذكرَا أنّه أجْوَد ما سمِعاهُ في هذا، والمعنى: هذانِ لَهُما ساحران (ينظر: سيبويْه، د.ت، 50/1؛ يراجع: الأخفش، 1990، 443/2–444؛ الفرّاء، 183/2–184؛ المبرّد، د.ت، 364/2؛ الزجّاج، 1988، 361/3–364؛ الزمخْشريّ، د.ت، 543/2؛ أبوحيّان، 1993، 238/6).

**2.1.5** أمّا الرواية المنسوبة إلى عبد الله بن الزُّبَيْر –رضيَ الله عنه– فهي مُتداوَلةٌ في كتب المفسِّرين والنحاة وأصحاب المعاجم، وهم مُتّفقون على تأويلِ قيلِه في ردّ اللعْنة على اللاّعن المستجدي بحرْف جوابٍ يُماثلُ (نَعَمْ) أوْ (أَجلْ) (ينظر: ابن عطيّة، 1993، 50/4؛ ابن منظور، 2005، 55/4، مادّة: أ.ن.ن؛ السمين، 1994، 35/5؛ المُرادي، 1983، ص398–399؛ الألوسيّ، 1985، 222/16؛ ابن عاشور، 1984، 252/16).

**2.5** في **المسالة** السابعة والتسعين يقول **الأنباريُّ**: "ما جاءتْ حاجتَك؟ ما: مُبْتدأ، وجاءتْ: بمعنى صارتْ، وفيها ضمير (ما) وهو اسم (جاءتْ)، والتاء في (جاءتْ): لِتأْنيث معنى (ما)، فكأنّه قال: أيّ حاجةٍ صارتْ حاجتَك؟، وأوّلُ مَنْ قال هذا المثل الخوارجُ حين جاءهم ابنُ عبّاسٍ [ت: 68هـ] –رضيَ اللهُ عنهما– يسْتدعي منهم الرجوعَ إلى الحقّ مِنْ عنْد عليٍّ [ت: 40هـ] –رضيَ اللهُ عنْه–" (الأنباريّ، منثور الفوائد، 1990، ص60).

**1.2.5** اقتصر **الأنباريُّ** على رواية النصْب في (حاجتَك)، وقد رُوِيتْ بالنصْب والرفْع عن العرَب كما صرّح بذلك سيبويْه، بلْ إنّه نَسب الرفْعَ إلى كثيرٍ منهم (ينظر: سيبويْه، د.ت، 50/1؛ ويراجع: الرضيّ، 1996، 187/4–188؛ السيوطيّ، 1987، 70/2)، وذكر بعضُ

النحاة أنّ إلْحاق (جاء) بـ(صار) نادرٌ (ينظر: ابن مالك، 1990، 347/1؛ ويُراجع: الصبّان، د.ت، 229/1)، وقد أَعْربَ **الأنباريُّ** المثَل المنسوبَ إلى الخوارج إعرابًا يُناسبُ نصبَ (حاجتَك)، بحيثُ تُعرِب (ما) الاستفهاميّة: مُبتدأً، وتؤوّل (جاء) بمعنى (صار) فعْلاً ماضيًا ناسخًا، والضمير المستتر في الفعْل العائد على معنى (ما): اسم (جاء) ولهذا لَحِقتْها تاءُ التأنيث الساكنة، وحاجةَ: خبرها، ولا تخْفى إضافتُها إلى ضمير المُخاطَب (الكاف)، والجملة بعد (ما): خبرُها، ثُمّ عرَّج **الأنباريُّ** في إيجازه على تأنيث معنى (ما) لِلَحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعْل (جاء)، وجَعل تأْويل المَقالة: أيّةُ حاجةٍ صارتْ حاجتَك؟؛ **فالأنباريُّ** أراد أنْ يُنبِّهَ القارئَ إلى أنّ المثَلَ فيه مَلْمَحان: **أحدُهما**– مَجيءُ الفعْل (جاء) بِمعْنى (صار) الناسخ، **والآخَر**– تأنيثُ الاسم بالحمْل على المعْنى في (ما) ونحْوها، وهذا الأخير الذي ذكرهُ **الأنباريُّ** صرّحَ به سيبويْهِ في قوله: "وأمّا قوْلُهم: هذه الدارُ نِعْمَت البلَدُ، فإنّه لمّا كان البلَدُ الدارَ أقحمُوا التاءَ فصارتْ كقوْلك: مَنْ كانتْ أُمَّك، وما جاءتْ حاجتَك" (سيبويْه، د.ت، 179/2؛ ويراجع: العيوني، 2021، 599/2–600؛ الرضيّ، 1996، 187/4)، أمّا المعنى الأوّل فقد ذكر ابنُ يعيش أنّ العربَ كما استعملتْهُ استعْملتْ في مُقابله (صار) بمعْنى (جاء)، وعلَّل ذلك بأنّ جاء تُفيد الحركة والانتقال مثل (صار)، وباتّفاقهما في المصْدر الميميّ كما في قوْله تعالى: {إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ} (القرآن الكريم، لقمان: 13) التي استُعْمِلتْ على غرار المَجيء (ينظر: ابن يعيش، د.ت، 102/7–103)، ويجوز في تأويل **الأنباريّ** بعد أنْ أَعْربَ وجْهَ النصْب أنْ يقول: (أيّة...؟) بدلاً مِن (أيّ)، ولكنّ الإفراد والتذكيرَ في حال الإضافة إلى الاسم الظاهر أَظْهر، والله أعْلم (ينظر: ابن منظور، 2005، 204/1، مادّة: "أ.ي.ا"؛ يعقوب، 1988، ص167؛ الحَمَد وآخرون، 1992، ص100).

**2.2.5** على هامش هذه القضيّة يَجْدُر بي إبداءُ لَمْحةٍ عن الخوارج، فهم: الذين خرجوا على الإمام عليّ بن أبي طالب وقبْلهُ الإمام عثمانَ بن عفّانَ [ت: 35هـ] وكفّروهُ، وكفّروا جُلَّ الصحابة –رضوان الله عليهم أجْمعين–، وقد أَوْصلَهم بعضُ المؤرِّخين إلى أكثرَ مِنْ عشرين فِرقةً، كلُّهم على ضلالٍ مُبين (ينظر: ابن حزم، 1317هـ، 111/2–116؛ الذهبي، 1987، 587/3–592؛ الشهرستاني، 1967، 114/1–138؛ الزركلي، د.ت، 315/8؛ العريبي، 1994، ص ص71–74)، وبعضُ كتب التاريخ لمْ تذكرْ عبارةَ **الأنباريِّ** بِعيْنها؛ ولكنّها أثبتتْ

بَعْثَ عليٍّ لابن عبّاس –رضِيَ اللهُ عنهم–، ونَقلتْ رواياتٍ قريبةً مِن عبارته، منها قِوْلُه له: "لا تعْجلْ إلى جوابهم، وخُصومتهم حتّى آتيك، فخرج إليْهم حتّى أتاهم فأقْبلوا يُكلِّمونهُ، فلمْ يصْبرْ حتّى راجعَهم... ثُمّ خرج حتّى انتهى إليْهم وهم يُخاصمون ابنَ عبّاسٍ، فقال لهُ: انْتَهِ عنْ كلامهم، ألَمْ أَنْهكَ رحمك الله؟!"، ومنها: "فبعَث إليْهم عبدَ الله ابنَ عبّاسٍ فرجع ولم يصْنعْ شيئًا" (الطبريّ، د.ت، 5/64–65، 73)، ومنها: "فناظرهم ثُمّ أَرْسل إليهم عبدَ الله ابن عبّاس، فبيّن لهم فسادَ شُبُهتِهم" (الذهبي، 1987، 3/587)، وجاء في نهْج البلاغة تحت عنوان: ومِنْ وصيّةٍ له –عليه السلام– لعبد الله ابن عبّاس لَمّا بعثَه للاحتجاج على الخوارج: "لا تُخاصمْهم بالقرآن فإنّ القرآن حَمّالٌ ذو وُجوهٍ، تقول ويقولون؛ ولكنْ حاجِجْهم بالسُّنّة، فإنّهم لنْ يجدوا عنها محيصًا" (عليّ بن أبي طالب –مَنْسوبٌ إليْه–، د.ت، 3/136).

**6. التعليق على مسألتيْن في مُكمّلات الجملة:**

**1.6** في **المسألة** السادسة والتسعين ذكر **الأنباريُّ** مسألةً نحْويّةً قوامُها الدلاليُّ العددُ، وإطارُها النحْويُّ الاستثْناء، فقال: "**إذا قال: لهُ عليَّ عشرةُ دراهمَ إلاّ تسعةً إلاّ ثمانيةً إلاّ سبعةً إلاّ ستّةً إلاّ خمسةً إلاّ أربعةً [إلاّ ثلاثةً] –(يبدو أنّهُ سقط من الناسخ، والزيادة مِنّي)– إلاّ اثنيْن إلاّ واحدًا، فإنّهُ يكونُ قد أَقرَّ بِخمسة دراهمَ، وبيان ذلك أنّك تَبْتدئ بأقلّ الاستثناآت فتُنقِصُه من المال المُقِرّ به المُستثنى منهُ، ثُمّ تزيدُ الاستثناءَ الثاني على ما بَقِيَ وتُنْقِصُ الثالث، وتزيد الرابعَ وتُنْقص الخامس، إلى أنْ يَنْتهِيَ إلى المستثنى الأخير؛ وذلك أنّك تُنقِص التسعةَ من العشرة فيبْقى واحدٌ وتزيد الثمانية عليْه فيصيرُ تسعةً، وتُنقِص السبعةَ من التسعة فيبْقى اثنان وتزيد الستّة عليْه فيصير ثمانيةً وتُنقِص الخمسة منه فيبْقى ثلاثة، وتزيد الأربعة عليه فيصير سبعة، وتُنقِص الثلاثة فيصير أربعةً، وتزيد اثنيْن عليه فيصير ستّةً، وتُنقِص واحدًا فيبقى خمسة**" (الأنباريّ، 1990، ص60، وقريبٌ منهُ ما جاء في المسألة: 58 ص ص48–49).

**1.1.6** مِن تعْريفات الاستثناء: "المُخرَج تحْقيقًا أوْ تقْديرًا مِن مذكورٍ أو مَتْروكٍ بـ(إلاّ) وما بمعناها بِشرْط الفائدة" (ابن مالك، 1990، 2/264)، ومِن المسائل التي يُركِّز عليْها النّحْوِيّون في الاستثْناء الاسْتثْناءُ المكرَّر، ويُفرِّعون عليْه مسائلَ، كالتكْرير لِتَوْكيدٍ مع بدلٍ أوْ عطْفٍ، والتَّكرير بِقصْد الاستثناء بعد الاستثْناء وغيرها، ومِن هذه المسائل إذا وَلِيَ (إلاّ) المكرَّرةَ بعضٌ

لما قبْلها في العدَد فيُحال الإيجابُ كما في هذه **المسألة**، فإنّهم يَسْتثْنون مَثْلُوَّها ويجْعلون كلَّ وَتْرٍ مَنْفيًّا خارجًا بالاستثْناء، وكلَّ شفْعٍ مُوجَبًا داخلاً مع ما فضلَ مِن العدَد قبلَه، وما اجْتمَع في نهاية الحسْبة هو الحاصل، وبعضُهم يُقرِّر في تَوالي الاستثناآت في العدَد عُمومًا أنّ الأوّلَ حطٌّ والثاني زيادة، وعبارة الرضيّ [ت: 688هـ] فيها أَوْضَحُ مِن عبارة **الأنباريّ** حين يقول: "لأنّا إذا أخْرجْنا التسعةَ مِن العشرة بَقِيَ واحدٌ أدخلْنا معهُ ثمانية صارتْ تسعةً، أخْرجْنا منها سبعةً بَقِيَ اثنان أدْخلْنا معها ستّةً صارتْ ثمانيةً، أخرجْنا منها خمسةً بَقِي ثلاثة أدخلْنا معها أربعةً صارتْ سبعةً، أخرجْنا منها ثلاثة بَقِيَ أربعةٌ أدخلْنا معها اثنين صارتْ ستّةً، أخرجْنا منها واحدًا بقِيَ خمسة"، وقريبٌ منها عبارة ابن مالك (الرضيّ، 1996، 187/4؛ ويراجع: ابن السرّاج، 1988، 304/1؛ ابن مالك، 1990، 296/1–297؛ ابن عقيل، 1980، 576/1–579)؛ وعلى هذا فيَلْزمُ القائلَ: "لهُ علَيَّ عشرة..." الإقْرارُ بِخمسةٍ فقط.، وتفسير هذه **المسألة** بالأعداد يكونُ على النّحْو الآتي:

{**5**=1–6=2+4 .**4**=3–7=4+3 .**3**=5–8=6+2 .**2**=7–9=8+1 .**1**=9–10}

**2.1.6 وختامًا**،، لا يخْفى أنّ ما في هذه **المسألة** مِن تمرينٍ عقْليٍّ في باب الاستثْناء بُنِيَ على مسألةٍ فقْهيّة، يُفصَل فيها بِعمليّتَي الرياضيّات (الجمْع والطرْح)؛ لِيَتبيَّنَ حاصلُ القضيّة –كما سَرَدَها **الأنباريُّ**– بِحكْمٍ أَقرَّ فيه الزاعمُ على نفْسه بأنّ عليْه خمسةَ دراهمَ ليس غيْر، وفي عَرْضِ مثْل هذه **المسألة** –التي تَناولَها النُّحاةُ قبْلَ **الأنباريِّ** وبعْدهُ بإيجازٍ وتَفْصيلٍ– تَتجلّى شخْصيّتهُ الفقْهيّة المُعْتمِدة على الخلْفيّة النحْويّة، وهما المضْماران اللذان بَرَع فيهما، وما يُصاحبُهما مِنْ فطْنةٍ وحسْن تقْديرٍ ودقّةِ فكْرة، وما يتمتّع به مِنْ عقْليّةٍ خلاّقة، وفكْرٍ رياضيّ يَسْتعْمل آلةَ الحساب لِتَطْويع المسائل واستنْباط الأحكام، ومع ما في **المسألة** مِنْ غُموضٍ ظاهر واحتياجٍ إلى زادٍ قواعديٍّ مَشْفوعٍ بِتَرْكيزٍ ودقّةٍ فإنّها لا تَخْلو مِنْ طرافةٍ لُغويّة، تُبْرِز اتّساعَ هذه اللغة وقُدرتَها الاستيعابيّة لِتفْسير كثيرٍ مِن المعْضلات بالقواعد النحْويّة.

**2.6** في **المسألة** التاسعة والأربعين بعد المائة يقول **الأنباريُّ**: "**(كَذَا) أصْلُها كاف التشبيه و(ذا) التي لِلإشارة، ورُكِّبَت الكافُ مع (ذا)، وسُلِبتْ مِن الكاف معْنى التشْبيه، ومِنْ (ذا) معْنى الإشارة، وصُيِّرتْ كِنايةً عن العدَد، ويُبْتنى على هذا مسائل: أحدُها– أنْ يقول: لهُ علَيَّ كذا كذا دراهم، فيجِبُ عليْه مِن ثلاثة إلى عشرة؛ لأنّهُ العدَدُ الذي يُبيَّن بالجمْع. والثانية– أنْ يقول: لهُ**

**عليَّ كذا كذا درهمًا، فيجبُ عليْه مِن أَحَدَ إلى تسعةَ عشرَ؛ لأنّهُ العدَد المركَّب الذي يُميَّز بالمفْرَد المنصوب. والثالثة- أنْ يقول: لهُ علَيّ كذا درهمًا، فيجب عليْه مِن عشرين إلى تسعين؛ لأنّه العدَد الذي يُميَّز بالمفْرَد المنصوب. والرابعة- أنْ يقول: له علَيَّ كذا وكذا درهمًا، فيجب عليْه مِن أحدٍ وعشرين إلى تسعةٍ وتسعين؛ لأنّه العدَد الذي يُميَّز بالمفْرَد المنْصوب مع العطْف. والخامسة- أنْ يقول: له عليَّ كذا درهمٍ، فيجب عليْه مائةُ درهمٍ؛ لأنّه العدَد الذي يُبيَّن بالمفْرَد المجْرور، ولِلْفُقهاء في هذا خلافٌ ليْس هذا مَوْضعُ ذِكْرِه**" (الأنباريّ، 1990، ص80).

**1.2.6** معْنى الكناية في اللغة والاصطلاح عند البلاغيّين وغيْرهم مُتقارِب، وهي -باختصارٍ-: أنْ يُعبَّر عنْ شيْءٍ مُعيَّنٍ لفْظًا كان أوْ معْنًى بِلفْظٍ غير صريحٍ، تَنْتقِل فيه الدلالةُ مِن المذكور إلى المتْروك، إمّا لِلإبْهام؛ لِغُموضٍ أوْ لِشناعةٍ أوْ لِقُبْحٍ، وإمّا لِلاخْتصار، وإمّا لإبْراز نَوْعٍ مِن الفصاحة، وإمّا لِغيْرها (ينظر: الرضيّ، 1996، 75/2؛ ابن منظور، 2005، 37/13، مادة: ك.ن.ي؛ طبانة، 1977، 776/2-778)، و(كذا) لفظٌ مُركَّبٌ مُبْهَم يُكنّى به عن المعْدود نحو: اشتريْتُ كذا، وعن الحديث، نحو: قال المُعلِّمُ كذا، وعن العمل، نحو: صنَع كذا وعمِل كذا (ينظر: الرضيّ، 1996، 150/3-165؛ يعقوب، 1988، ص547؛ إسبر وآخرون، 1981، ص707)، والأصْل فيهما أنّهما كلمتان مُنْفصلتان -كما أشار إلى ذلك **الأنباريُّ**- وكِلاهُما باقٍ على أصْله، الكافُ: لِلتشْبيه، و(ذا): لِلإشارة، وهو أحد استعْمالاتها، نحْو: رأيْتُ زيْدًا فاضلاً ورأيْتُ عمرًا كذا، أيْ: مثْل ذلك الرجُل، وقد تدخُل عليْه هاء التنْبيه، كقوْله تعالى: {قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ} (القرآن الكريم، النمل: 43)، وهنا خصيصةٌ لِـ(هاء) التَّنْبيه؛ إذْ تَتقدَّم على حرف الجرّ (الكاف) خلافًا لِبقيّة استخداماتها، مثل: بِهذا ولِهذا، وقد يَلي (كذا) كافُ الخطاب ولامُ البُعْد، فيُقال: رأيْتُ رجُلاً هكذا وكذاك وكذلك (ينظر: ابن هشام، د.ت، 187/1؛ ابن هشام، 1963، ص15؛ السيوطيّ، 1984، 194/4؛ إسبر وآخرون، 1981، ص707)، ويُكنّى بها عنْ غير العدَد، نحو ما سُمِع مِن بعضهم: أَمَا بِمكان كذا وكذا وَجْدٌ؟! (ينظر: ابن هشام، د.ت، 1/ 237؛ ابن هشام، 1963، ص15؛ الشُّمُنّي، د.ت، 18/2؛ السيوطيّ، 1984، 194/4-195)، ولكنّها إذا رُكِّبتْ صارتْ كلمةً واحدةً تؤدّي معْنًى جديدًا مُسْتقِلاً لا علاقةَ له بالتشْبيه ولا بالإشارة، ولِلنُحاة فيه أقوالٌ وتأويلات (تُراجَع آراء النحاة في مسألة تركيب (كذا) في: السيوطيّ،

1984، 4/194–197)، وتُستخدَم مكنيًّا بها عن العدَد وهي تُوافق الأداةَ (كأيٍّ) في التركيب والبناء والإبْهام والافتقار إلى التمْييز، وتُخالِفُها في عدم الصدارة والإتْيان بها معْطوفًا عليْها غالبًا، نحو: زُرْتُ كذا وكذا مِن الأماكن في سَفَري، وتُشْبِهُ –أيْضًا– (كَمْ) الخبريّة في الإبْهام والإخْبار بها والبناء على السكون في محلاّت **الإعْراب** الثلاثة وحاجتها إلى التمْييز، وتُخالِفُها في عدم مُلازَمتِها لِلدلالة على الكثْرة، فيُكنّى بها عنْ قليلٍ وكثيرٍ مِن المعْدود، نحو: قرأتُ كذا كتابًا، وكذا كتبًا، وفي عدم صدارتها، وفي تكْرارها غالبًا، نحو: سمعْتُ كذا وكذا...، وفي وُجوب نصْب تمْييزِها وعدم جرِّه بِـ(مِنْ) ولا بالإضافة خلافًا لِلكوفيّين (ينظر: سيبويْه، د.ت، 2/170–171؛ الرضيّ، 1996، 3/149–151، 165؛ ابن هشام، د.ت، 1/188؛ السيوطيّ، 1984، 4/198–199؛ إسبر وآخرون، 1981، ص707؛ ألتونجي، 1974، ص113–114).

**2.2.6** هذه المسائل التي فَصّل فيها **الأنباريُّ** وأفاض الحديثَ عنها مذكورةٌ عند فُقهاء الكوفة وبعْض فُقَهاء المالكيّة (ينظر: الدسوقي، 2000، 1/509–510؛ ويراجع: الرضيّ، 1996، 3/165–166؛ ابن هشام، د.ت، 1/188؛ إسبر وآخرون، 1981، ص707)، وذكر بعضُ النّحْويّين تفصيلاتٍ واختلافاتٍ في المذاهب الفقْهيّة فقالوا: إنّ مُطابَقة العدَد بالمكنيّ به هو مذهب الإمام أبي حنيفة النُّعْمان [150هـ]، وأنّ التمييزَ بالجرّ خُروجٌ عن لُغة العرَب، ورَدَّهُ بعضُ النحاة مِنْ وُجوهٍ، منها: عدمُ السماع، والقياسُ بِلا دليلٍ، وأنّهُ مِن استخراجات الفُقَهاء وليس مِن قياس النحويّين، فلا مُعوَّل عليْه عندهم، أمّا الإمامُ الشافعيُّ [ت، 204هـ] فلمْ ينظُر إلى مُطابَقة الكتابة المُبْهَمة (كذا) إلى ما يُناسبُها مِنْ أَلْفاظ العدد المفصَّلة؛ فاعتدّ بالأقلّ يقيناً، فأَلْزَم مَنْ قال: لهُ عليَّ درهمٌ، درهمًا واحدًا، وهو ما رجّحه الرضيُّ [688هـ]؛ ولكنّ ابنَ هشامٍ يذكُر أنّ الفُتْيا عند الشافعيّة لُزوم درهميْن لِمَنْ عطَف ونصَب (كذا وكذا درهمًا)، ولُزوم درهمٍ واحدٍ في بقيّة الصّوَر مع الإفْراد والتركيب في (كذا) والرفْع والنصْب والجرّ في التمييز، وأمّا الحنابلةُ فيَرَوْن لُزومَ درهمٍ واحدٍ إذا أُفرِد (كذا) أوْ كُرِّر بلا عطفٍ وكان التمييزُ منصوبًا أوْ مَرْفوعًا، ويختلِفون في تمْييز درهم أوْ درهميْن إذا عُطِف (كذا) وكان التمييزُ منْصوبًا أوْ مَرْفوعًا، وشَرَطوا ذلك بِمَعْرفة علْم العربيّة، فإنْ كان المتكلِّمُ جاهلاً بالعربيّة لَزِمَه درهمٌ واحدٌ في جميع الصّوَر، وأمّا المالكيّةُ فبعضُهم يرى لُزومَ عشْرين لِمَنْ قال: لهُ عليَّ كذا درهمًا، ولُزومَ واحدٍ وعشرين لِمَنْ قال: له عليَّ كذا وكذا درهمًا، ولُزومَ أحدَ عشرَ لِمَنْ قال: له عليَّ كذا كذا درهمًا، ولُزوم شيءٍ

واحدٍ إذا قال: له عليّ كذا، وأنكرَ الإمامُ سحْنون [ت: 240هـ] هذه التفصيلات الفقْهيّة وربَط الفُتْيا بأقلِّ ما يكون في اللغة، و**المسألةُ** فيها ما فيها مِن الخلاف الفِقْهيّ المُترتِّب على اعتبارات الدلالاتِ اللغويّة والقواعد التركيبيّة في تمْييز العدَد، ومُراعاة نَوْعه وعدده وإعرابه (ينظر: ابن هشام، 1963، ص ص31–32؛ ويراجع: الرضيّ، 1996، 3/165–166؛ السيوطيّ، 1984، 4/203–204).

**3.2.6** ومع أنّ **الأنباريَّ** فضَّل عدمَ الخَوْض في الخلافات الفِقْهيّة سَيْرًا على طريقته في هذه الإملاآت المُقْتضَبة فإنّي آثرْتُ أنْ أُبْرِزَ جانبًا منها؛ لِلْفوائد المَرْجُوَّة والثِّمار المَجْنيّة مِنْ هكذا نقاشٍ مُفيدٍ، وهنا أَرْجِع إلى ما ذكرَهُ مِنْ تفْصيلاتٍ مَبْنيّةٍ على قواعد تمْييز العدد، الذي يُميَّز فيه مِن ثلاثة إلى عشرة بالجمْع المجْرور، ومِنْ أحَدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ (المُرَكَّب) ومِنْ عشرين إلى تسعةٍ وتسعين (ألفاظ العقود وما بينها) بالمفرَد المنصوب، وألْفاظ المِئين ومُضاعفاتها مِنْ الآلاف وما بعْدها بالمُفْرَد المجرور، وجعَل (كذا) مِقْياسًا لِنوْع العدد بالعطْف أو التكْرار أوْ عدمه، وعبَّر عن مصطلَح التَّمْيِيز بالتَّبْيِين في الإفْراد والجمْع المجرورِيْن، وقد اهتمَّ بعْضُ النحاة بهذه المسائل وأفْردوا لها مباحث (ينظر: أبوحيّان، 1998، 2/741–745؛ الرضيّ، 1996، 3/300–302؛ السيوطيّ، 1987، 4/73–78)، وعلى كلّ حالٍ،، **فالمسألةُ** على الرّغْم مِن اختلاف المذاهب والأقوال المتعدِّدة في أحكامها فهي مَبْحَث دقيقٌ طريف، تَظْهَر فيه بَراعةُ الفقهاء في اسْتِنْباطهم الأحكامَ بناءً على قواعد العربيّة المَرْعيّة وغيْر المَرْعيّة، وفيه إظْهارٌ لِفقاهة **الأنباريّ** وسِعة اطِّلاعه، وجَمْعه بيْن العلْميْن المُحْتاجِ أحدُهما إلى الآخَر (العربيّة والفقْه)، وهنا يَجْدُر التَّنْبيهُ إلى مَلْمَحٍ أخيرٍ، هو إيرادُ بعْضُ الأصوليِّين اتّفاقَ العلماء على احتياج العُلوم إلى النّحْو، لا سيّما الفقْه لِلْمُقلِّد أحيانًا، وللْمُجتهِد في كلّ بابٍ (ينظر: البشير، 2021، ص343).

**7. التعليق على مسألتيْن في وُجوهٍ إعرابيّة:**

**1.7** في **المسألة** السادسة عشرة بعْد المائة يقول **الأنباريُّ** بعْد أنْ أَوْردَ قوْله تعالى: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُّكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَّرَآءِۦ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً} (القرآن الكريم، الشورى: 48): "**أَوْ يُرْسلَ منْصوب بتقْدير (أنْ) وليْس بِعطْفٍ على (أنْ يُكلِّمَه)؛ لأنّه يَصير التقْدير: ما كان لِبشرٍ أنْ يُكلِّمَه أوْ يُرْسلَ رسولاً وذلك لا يجوز**" (الأنباريّ، 1990، ص68).

**1.1.7** قرأ نافع [ت: 169هـ] وحْدَهُ برفْع الفعْل "أوْ يُرْسلُ" وقرأ الباقون بنصْبه (ينظر: القاضي، د.ت، ص357؛ القاضي، 1981، ص288)، ومِنْ تَوْجيهات قراءةِ نافعٍ: أنّ الفعْل مَرْفوعٌ عطْفًا على متعلّق "مِنْ وَرَاءِ" على الحال، بتقْدير: أوْ يُسْمِعُ مِنْ وراء حجابٍ أوْ يُرْسِلُ، أوْ أنّه على الرفْع بإضْمار مُبْتدأٍ بتقْدير: أوْ هو يُرْسلُ (ينظر: السمين، 1994، 88/6)، وقراءة الجمهور هي محْوَر **المسألة**، فنصْب المضارعِ بإضْمار (أنْ) قبْل الفعْل المعْطوف على اسمٍ صريحٍ بالواو و(أوْ) وغيْرهما جائزٌ مُطّرِدٌ في العربيّة (ينظر: ابن مالك، 1990، 49/4)، كقراءة الجمهور، وقوْل الشاعر:

**ولوْلا رِجالٌ مِن رِزامٍ أعزّةٍ Δ وآلِ سُليمٍ أوْ أَسوءَك عَلْقَمَا**

حيثُ عطف (أنْ) المقدَّرة والفعل بعدها (أنْ أَسوءَك) على اسم (لَوْلا) رجالٌ [البيْت لِلْحُصيْن بن الحمام المُرّي، وهو مِنْ شواهد سيبويْه وابن مالك والعَيْنيّ والشنْقيطيّ]، (ينظر: سيبويْه، د.ت، 49/3–50؛ ابن مالك، 1990، 49/4؛ العَيْنيّ، 2005، 374/3–375؛ الشنْقيطيّ، 1999، 16/2–17).

**2.1.7** وقد جمَع السمينُ الحلَبيّ [ت: 756هـ] ثلاثةَ إعراباتٍ في نصْب الفعْل (يُرْسِلَ) على النحْو الآتي: **الأوّل**– أنْ يكونَ معْطوفًا على الفعْل المُضْمَر المُتعلِّق به "مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ"، بتقْدير: أوْ يُكلِّمه مِن وراء حِجابٍ، والفعْلُ المقدَّر (يُكلِّم) معْطوفٌ على (وَحْيًا) المنْصوب بِكوْنه نعْتًا لِمفْعولٍ مُطلَقٍ تقْديرُه: إلاّ تكْليمًا أو كلامًا وَحْيًا على المبالَغة أيْ: كلامًا مُوحًى به، بعطْفيْنِ مِنْ مَصْدريْنِ مؤوَّليْن على مصْدرٍ صريحٍ، والمعنى –حينئذٍ–: إلاّ بِوحْيٍ أوْ سماعٍ مِن وراء حِجابٍ أوْ إرْسالِ رسولٍ. **والثاني**– أنْ يكون منْصوبًا بـ(أنْ) مُضْمَرة بعد (أوْ)، ويُقدَّر مثْلُها في الفعْل المُقدَّر السابق له، وكلاهما معْطوفٌ على (وَحْيًا)، والمعْطوف على الحال حالٌ، وهي أحوالٌ جاءتْ بِصيغة المصادر على تأويل المشْتقّات، **والتقديرُ** –حينئذٍ–: إلاّ مُوحِيًا أوْ مُسمِعًا مِنْ وراء حِجابٍ أوْ مُرْسِلاً... . **والثالث**– أنْ يكونَ هو وسابقُه المقدَّر معْطوفيْن على معْنى (وَحْيًا)، وهذه المصادر صريحةً ومؤوَّلةً في مَحلّ جرٍّ بالحرْف، **والتقْدير** –حينئذٍ–: إلاّ بأنْ يُوحِيَ أوْ بأنْ يُسْمِعَ مِن وراء حجابٍ أوْ بأنْ يُرْسِلَ (ينظر: السمين، 1994، 88/6؛ ويراجع: الزمخْشريّ، د.ت، 475/3؛ أبوحيّان، 1993، 504/7؛ ابن عاشور، 1984، 141/25–145؛ الدرويش، 1992، 56/9).

**3.1.7 وعُمومًا**،، فإنّ الإعرابات الثلاثة مُحْتمَلة، وإنْ كان بعضُ النحاة يَمنع اطّرادَ وُقوع الحال اسمًا جامدًا (مصْدرًا) ويَقصُرهُ على السماع، ويمْنعون وُقوعَ المصْدر المؤوَّل حالاً كذلك (ينظر: أبوحيّان، 1993، 504/7)، وما حذَّر منه **الأنباريُّ** مِنْ عدم جواز العطْف على (أَنْ يُكَلِّمَهُ) حتّى لا يفسُد المعْنى بإسناد الإرسال إلى البشر... إلخ ذكرَهُ مِن قبله سيبويْه في كتابه، والزجّاج في معانيه وغيرهما، بحكاية سؤال سيبويْه لأستاذه الخليل (ينظر: سيبويْه، د.ت، 49/3–50؛ الزجّاج، 1988، 402/4–403؛ النحّاس، 1988، 92/4–93؛ ابن أبي طالب، 2002، ص600)، وتناوَلَهُ النحاةُ والمُعْربون وذكروا وجْهَ فسادِه؛ إذ العطْفُ على (أَنْ يُكَلِّمَهُ) يَلْزَم منه نفْيُ الرسُل أوْ نفْيُ المُرْسَل إليْهم، ويصير **التقدير**: وما كان لِبشرٍ أنْ يُرْسل اللهُ رسولاً، وهذا فاسدٌ لفْظًا ومعْنًى (ينظر: ابن أبي طالب، 2002، ص600؛ السمين، 1994، 88/6)، **وفي نظري** –استطْرادًا–: أنّ تنوُّع المصْدر في هذه الآية له أكثر من دلالة، فالمصْدر الصريحُ الأوّلُ (وَحْيًا) يدلُّ على أنّه الأكثر والأعمُّ؛ لأنّه يأتي إلى الرسُل والأنبياء ومَنْ دونَهم كالصالحين، ويأتي بما يَقَرّ في القلْب ويُرى في المنام، وحُذِف الفعْل المؤوَّل المحذوف المتعلّق بـ(مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) وهو (أنْ يُسْمِعَ)؛ لأنّه نادرٌ جدًّا ولمْ يقعْ إلاّ لِكليم الله –عليْه السلام– {وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً} (القرآن الكريم، النساء: 163) أوْ لِما وقع لسيّدنا محمّد –صلّى الله عليه وسلّم– في رحلة المِعْراج حالةً خاصّةً دالّةً على مَقام الحُبّ والقُرْب {لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ} (القرآن الكريم، النجْم: 18) أمّا المصْدر المؤوَّل (أوْ أنْ يُرْسلَ) فهو الحالة الغالبة في نُزول الوحْي على الأنبياء دون غيْرهم، فجاء الأوّل مصْدرًا صريحًا، وجاء الثالث مؤوَّلاً بالصريح، وجاء الثاني مَحْذوفًا مُقدَّرًا، فكأنّ الآيةَ تَشِي بِنَوْعيّة الوحْي مِن حيْثُ: العُموم والغالبيّة والخُصوص والنُّدْرة، والله أعْلم.

**2.7** في **المسألة** الثالثة والثلاثين بعد المائة يُمْلي **الأنباريُّ** قولَه تعالى: {أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ} (القرآن الكريم، التوبة: 3)، ويُعقِّب بقوْله: "**بجرِّ (رَسولِهِ)، الجرُّ فيه على القَسَم، ولا يجوز أنْ يكونَ على العطْف لاسْتحالة المعْنى**" (الأنباريّ، 1990، ص74).

**1.2.7** في الآية قِراآتٌ وإعْرابات، وما يعنيني منها هو لفْظ (رَسوله)، فإعْرابُه في المتواتِر بالرفْع (ورسولُه) على أنّه مُبْتدأٌ، خبرُه مُفسَّرٌ بما قبْله، **والتقْدير**: ورسولُه بريءٌ أوْ ورسولُه كذلك، ويجوز أنْ يكون معْطوفًا على الضمير المسْتتر في الخبر، أيْ: بريءٌ هو مِن المشركين

ورسولُه، وساغ العطْفُ لِلْفصْل بيْنهما، ويجوز أنْ يكون معْطوفًا على مَحلّ لفْظ الجلالة (اللهَ) قبْلَ دُخول (أنّ) عليْها، أوْ (إنّ) في الشاذّ كقراءة الحسن البصْريّ [ت: 110هـ] وغيْرِه بكسْر الهمزة على تقْدير معْنى القوْل في (أَذَانٌ) أوْ بِقوْلٍ مُقدَّرٍ، ولِطول الكلام قَوِيَ وجْهُ الرفْعِ مِنْ باب عطْف الجُمْلة على الجُملة أوْ على مَوْضع الرفْع فيها، ويَترتّب على قراءة الرفْع شيءٌ مِن بلاغة القرآن في الجمْع بيْن إيضاح المعْنى وإيجاز اللفْظ، وقُرِئَ مَنْسوبًا إلى عبد الله بن أبي إسحاقَ [ت: 117هـ] وزيْد بن عليّ [ت: 122هـ] وعيسى بن عُمَر [ت: 149هـ] بالنصْب (رَسُولَه) عطْفًا على لفْظ اسم (أنّ) وهو لفْظ الجلالة، بِتقْدير: وأنّ رسولَه بريءٌ، وقيل: على المَعيّة، والأوّلُ أظْهَرُ في القواعد (ينظر: الزمخْشريّ، د.ت، 173/2؛ ويراجع: النحّاس، 1988، 202/2–203؛ ابن عطيّة، 1993، 7/3؛ ابن أبي طالب، 2002، ص215؛ السمين، 1994، 441/3–442؛ ابن عاشور، 1984، 109/10؛ الدرويش، 1992، 51/4–52)، أمّا قراءة الجرّ التي نَبَّهَ إليْها **الأنباريُّ** ومنَع إعْرابَها على العطْف احترازًا مِنْ مَحْذورها العقَديّ؛ إذْ لا يُتَصوَّر شرْعًا لا نقْلاً ولا عقْلاً تَبرُّؤ ربِّ العِزّة مِنْ خيْر خلْقِه، فقدْ نسَبها بعْضُ المفسِّرين شُذوذًا بغيْر تحْقيقٍ إلى الحسن البصْريّ (ينظر: السمين، 1994، 442/3؛ ابن عاشور، 1984، 109/10)، وحاوَل **الأنباريُّ** وغيْرُه تَوْجيهَ القراءةِ على وجْهٍ حسَنٍ بتأْويل القراءة على القَسَم، أيْ: ورَسُولِهِ إنّ الأمْرَ كذلك!! وزاد بعضُهم احْتمالَ الجرِّ على الجِوار نعْتًا وتأْكيدًا (ينظر: الزمخْشريّ، د.ت، 173/2؛ السمين، 1994، 442/3).

**2.2.7 وعُمومًا،** فإنّ وجْهَ قراءةِ الرفْعِ في تأْويلها الأوّل قوِيٌّ في العربيّة تُساندُها القواعدُ الثابتة عنْد النحاة وتقْديراتُها واضحةٌ، أمّا التأْويلان الآخَران في العطْف على المَحلّ، أوْ على ضمير (بريء) المُسْتتِر فيه فإنّهما يدخُلان في الضعْف والمَنْع والقُبْح عنْدَ بعض النحاة، وقوّاهُ بعْضُهم (ينظر: ابن عطيّة، 1993، 7/3؛ ابن أبي طالب، 2002، ص308)، وقراءةُ النصْبِ أقلُّ جَوْدةً منْها، ولكنّ وجْهَها في العربيّة جائزٌ، أمّا قراءةُ الجرّ الواردة في نَصّ **الأنْباريّ** فضعْفُ التَّوْجيهات فيها واضحٌ، والتمحُّل والتقْديرات والتأويلات البعيدة ظاهرةٌ، بالإضافة إلى التخوُّف مِنْ نسْبة المعْنى غيْرِ الجائز في حقِّه –صلّى الله عليه وسلّم–، وهذا ما أشارتْ إليْه بعْضُ المصادر مِن أنّ أعْرابيًّا سمِع قارئًا يقْرأ الآيةَ بالجرّ فأنْكَر عليْه، وقال: إنْ كان اللهُ قد بَرِئَ مِنْ رسوله فأنا بريءٌ منْه؛ فلَبّبَهُ القارئُ وحَمَلهُ إلى أمير المؤمنين عُمَر بن الخطّاب [ت: 23هـ] –رضي الله

عنْه–، فحَكى الأعْرابيُّ الواقعةَ، فأمَر عُمَر بِتعلُّم العربيّة، وكثيرًا ما تُذْكَر هذه الآيةُ وغيْرُها في سبَب وضْعِ النحْو ونشْأتِه بِرواياتٍ تَرْجِع في مُعْظمِها إلى أبي الأسْوَد الدؤَليّ [ت: 69هـ] بإشارةٍ مِن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب –رضيَ الله عنه–، أوْ باخْتبارٍ امْتحنَه فيه الخليفةُ مُعاوية بن أبي سُفْيان –رضِي الله عنهما–؛ لِيُقْنعَه بِوَضْع عِلْمٍ ينْفي اللحْنَ والخطأَ في العربيّة، وهي مَبْثوثةٌ في كتب النحْو والتفسير والتراجُم والأخْبار (ينظر: الزجّاجي، 1959، ص89؛ ابن عطيّة، 1993، 7/3؛ الزمخْشريّ، د.ت، 173/2–174؛ الأنباريّ، 1998، ص14–20؛ القفطيّ، 1950، 4/1–16؛ السمين، 1994، 442/3. السيوطيّ، 1965، 22/2–23؛ ابن عاشور، 1984، 109/10–110؛ الطنطاوي، د.ت، ص ص9–24؛ الدرويش، 1992، 54/4–55؛ ناصف، 1968، ص ص149–152؛ الدجني، 1974، ص ص160–186).

**8. الخاتمة:**

بعد هذه الجَوْلة في كتاب **منثور الفوائد** للأنباريّ، الذي يَغْلِب عليْه عدم المنْهجيّة في ترتيب المسائل؛ لأنّها إمْلاآتٌ عفْويّة، وبعد التعامُل مع المسائل النحْويّة الثمانية بَدتْ لي ملاحظات أهمُّها:

- أنّ الكتاب جديرٌ بالاطّلاع عليْه والنظر فيه؛ لأنّه بِمَثابة **كشْكولٍ لُغويٍّ**، يُزوِّد القارئَ بِطائفةٍ لا بأْسَ بها مِن المَعارِف في جميع المستويات اللُّغَويّة.
- أنّ أغْلب المسائل جاءتْ تطبيقًا على آياتٍ وقراآتٍ قرآنيّة وأبياتٍ شِعْريّة، **بِلُغةٍ مُقْتضَبة** تُظْهِر الخِبْرةَ والدِّقَّة.
- أنّ تَعدُّد **الحُكْمِ الفِقْهيّ الخلافيِّ** في بعْض المسائل بُنِيَ على الدلالة اللُّغَويّة والإعْرابيّة.
- أنّ سبَب **مَنْع بعْض الإعْرابات** هو اسْتحالةُ المعْنى وفساده، أوْ قُبْحِه، أو البُعْد عن اللبْس.
- أنّه **لا يُمْكن التسْليم له** فيما ذهَب إليْه في بعْض المسائل، كتعْبيرِه عن (كان) وأخواتها بأفْعال العبارة.
- التنبيه إلى **خَلَلٍ** وقع في بعْض النصوص، كسُقوط كلمةٍ في المتْن في المسألة الأولى مِن الفقرة الثالثة.
- **التَّوْصية** بِدراسة الجوانب **غيْر النحْويّة** في هذا الكتاب، ولعلّهُ يكون مشروعَ بحْثٍ مُسْتقْبليّ، وكذلك **التَّوْصية** بالاهْتمام **بالكتب المغْمورة** وإبْرازها لِلْقُرّاء؛ لِنشْر الفائدة.

# المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع المدني.

الأخفش، سعيد. (1990). *كتاب معاني القرآن وإعرابه* (تح: هدى قراعة). مطبعة الخانجي.

إسبر، محمّد، جنيدي، بلال. (1981). معجم *الشامل في عُلوم العربيّة ومصطلحاتها*. دار العَوْدة.

ألتونجي، محمّد. (1974). *مُعْجم الأدوات النحْويّة* (ط5). منشورات مكتبة قورينا.

الأنباريّ، عبد الرحمن. (1957). *أسرار العربيّة* (تح: محمّد البيطار). مطبوعات المجْمَع العلْميّ العربيّ.

الأنباريّ، عبد الرحمن. (1990). *منثور الفوائد* (تح: حاتم الضامن). دار الرائد العربي.

الأنباريّ، عبد الرحمن. (1998). *نُزْهة الألِبّاء في طبقات الأدباء* (تح: محمّد أبوالفضل إبراهيم) (د.ط). دار الفكر العربي.

الألوسيّ، محمود. (1985). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبْع المثاني* (ط4). دار إحْياء التراث العربي.

بادي، عبد الحكيم. (2015م). ابن الأنباريّ سيرتُه الذاتيّة وآثارُه النَّوْعيّة. *مجلّة كليّة الآداب* – جامعة مصراتة، (5). ديسمبر.

البشير، أحمد. (2021). *التداخُل والتمايُز المَعْرفيّ بيْن النحْويّين والفُقهاء والأصوليّين – دراسة تأصيليّة*. دُرّة الغوّاص لِنشْر مكْنون العلْم ومَصونه.

الجرجانيّ، عليّ. (1992). *كتاب التعريفات* (تح: إبراهيم الأبياري) (ط2). دار الكتاب العربيّ.

الجَوْهريّ، إسماعيل. (1979). *الصّحاح.. تاج اللغة وصحاح العربيّة* (تح: أحمد عطّار) (ط2). دار العلم للملايين.

ابن حزم، عليّ. (1371هـ). *كتاب الفصل في المِلَل والأهواء والنِّحَل وبهامشه المِلَل والنِّحَل لِلشهْرسْتاني*. المطبعة الأدبيّة.

الحَمَد، عليّ، الزعبي، يوسف. (1992). *المعجم الوافي*. الدار الجماهيريّة لِلنشْر والتَّوْزيع والإعلان – مصراتة؛ دار الآفاق الجديدة – الدار البيضاء.

أبوحيّان، محمّد. (1998). *ارتشاف الضَّرَب مِن لِسان العرَب* (تح: رجب عثمان محمّد). مكتبة الخانجي.

أبوحيّان، محمّد. (1993). *تفسير البحر المحيط* (تح: عادل عبد الموجود، وعليّ معوّض، وزكريّا النوتي، وأحمد الجمل). دار الكتب العلميّة.

خليفة، حاجي. (د.ت). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* (تصحيح وتعليق: محمّد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكة الكليسي) (د.ط). منشورات مكتبة المثنّى.

الدجني، فتحي. (1974). *أبو الأسْوَد ونشْأة النحْو العربي*. وكالة المطبوعات.

الدرويش، محيي الدين. (1992). *إعراب القرآن الكريم وبيانه* (ط3). اليمامة؛ دار ابن كثير؛ دار الإرشاد.

الدسوقي، محمّد. (2000). *حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. دار الكتب العلميّة.

الذهبي، محمّد. (1987). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام* (تح: عمر عبد السلام تدمري). دار الكتاب العربيّ.

الرضيّ، محمّد. (1996). *شرح الرضيّ على الكافية* (تصحيح: يوسف حسن عمر) (ط2). منشورات جامعة قاريونس – بنغازي.

الزبيديّ، محمّد. (2007). *تاج العروس من جواهر القاموس* (اعتناء: عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيّد محمود). دار الكتب العلميّة.

الزجّاج، إبراهيم. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (تح: عبد الجليل عبه شلبي). عالم الكتب.

الزجّاجي، عبد الرحمن. (1959). *الإيضاح في عِلَل النَّحْو* (تح: مازن المبارك) (د.ط). دار العروبة.

الزركلي، خير الدين. (د.ت). *الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمسْتعْربين والمسْتعْجمين* (ط3). (د.ن).

الزمخْشريّ، عُمَر. (د.ت). *الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل* (د.ط). دار الباز للنشْر والتَّوْزيع – مكّة؛ دار المعْرفة – بيروت.

السُّبكيّ، عبد الوهّاب. (د.ت). *طبقات الشافعيّة الكبرى* (ط2). دار المعرفة.

ابن السرّاج، محمّد. (1988). *الأصول في النحْو* (تح: عبد الحسين الفتلي) (ط3). مؤسّسة الرسالة.

السمين، أحمد. (1994). *الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون* (تح: عليّ معوّض، وعادل عبد الموجود، وجاد جاد، وزكريّا النوتي). دار الكتب العلميّة.

سيبويْه، عمرو. (د.ت). *كتاب سيبويْه* (تح: عبد السلام هارون) (د.ط). عالم الكتب.

السيوطيّ، عبد الرحمن. (1965). *بُغية الوُعاة في طبقات اللغويّين والنحاة*. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

السيوطيّ، عبد الرحمن. (1984). *كتاب الأشْباه والنظائر في النحْو* (تقديم: فايز ترحيني). دار الكتاب العربيّ.

السيوطيّ، عبد الرحمن. (1987). *همع الهوامع في شرح جمْع الجوامع* (تح: عبدالعال سالم مكرّم) (ط2). مؤسّسة الرسالة.

أبوشامة، عبد الرحمن. (د.ت). *إحراز المعاني مِن حِرْز الأماني* (تح: إبراهيم عطوة عوض) (د.ط). دار الكتب العلميّة.

ابن الشجريّ، هبة الله. (د.ت). *الأمالي الشجريّة* (د.ط). (د.ن).

الشُّمُنّي، أحمد. (د.ت). *حاشية الشُّمُنّي المسمّاة المُنْصِف مِن الكلام على مُغْني ابن هشام وبهامشها شرح الدماميني* (د.ط). المطبعة البهيّة بمصْر.

الشنْقيطيّ، أحمد. (1999). *الدُّرَر اللوامع على همع الهوامع* (تح: محمّد باسل عيون السود) (ط1). دار الكتب العلميّة.

الشهرستاني، محمّد. (1967). *الملَل والنِّحَل* (تح: محمّد سيّد كيلاني) (د.ط). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلَبي وأولاده.

صافي، محمود. (1990). *الجدْوَل في إعْراب القرآن وصرْفه وبيانه مع فوائد نحْويّة هامّة*. دار الرشيد دمشق – بيروت؛ مؤسّسة الإيمان – بيروت.

الصبّان، محمّد. (د.ت). *حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألْفيّة ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيْني* (د.ط). دار إحياء الكتب العربيّة.

ابن أبي طالب، مكّي. (2002). *مُشْكِل إعْراب القرآن* (تح: ياسين محمّد السوّاس) (ط3). دار اليمامة.

طبانة، بدوي. (1977). *معجَم البلاغة العربيّة*. منشورات جامعة طرابلس.

الطبريّ، محمّد. (د.ت). *تاريخ الأُمَم والملوك* (تح: محمّد أبوالفضل إبراهيم) (د.ط). دار التُّراث.

الطنطاوي، محمّد. (د.ت). *نشْأة النحْو وتاريخ أشْهر النحاة* (تعليق: عبد العظيم الشناوي، ومحمّد الكردي) (د.ط). طبعة خاصّة بجامعة السيّد محمّد بن عليّ السنوسي الإسلاميّة – المملكة الليبيّة.

ابن عاشور، محمّد الطاهر. (1984). *تفسير التحرير والتنوير* (د.ط). الدار التونسيّة للنشْر.

عبد الباقي، محمّد. (د.ت). *المعجَم المفهْرَس لألْفاظ القرآن الكريم* (د.ط). دار إحْياء التراث العربيّ.

العريبي، محمّد. (1994). *المناهج والمذاهب الفكريّة والعلوم عند العرب* (ط1). دار الفكر اللبنانيّ.

ابن عطيّة، عبد الحقّ. (1993). *المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (تح: عبد السلام عبد الشافي محمّد). دار الكتب العلميّة.

ابن عقيل، عبد الله. (1972). *شرح ابن عقيل على ألْفيّة ابن مالك* (تح: محمّد محيي الدين عبدالحميد) (ط15). دار الفكر.

ابن عقيل، عبد الله. (1980). *المساعد على تسهيل الفوائد* (تح: محمّد كامل بركات) (د.ط). دار الفكر.

العكبَريّ، عبد الله. (1993). *إملاء ما مَنّ به الرحمن من وُجوه الإعراب والقرآت في جميع القرآن* (د.ط). دار الفكر.

العكبَريّ، عبد الله. (1994). *كتاب المتّبع في شرح اللُّمَع* (تح: عبد الحميد حمد الزويّ). منشورات جامعة قاريونس – بنغازي.

علّوش، جميل. (1981). *ابن الأنباريّ وجهوده في النحو* (د.ط). الدار العربيّة للكتاب.

عليّ بن أبي طالب –مَنْسوبٌ إليْه–. (د.ت). *نهْج البلاغة* (جمع واختيار: الشريف الرضيّ) (د.ط). دار المعرفة.

العَيْنيّ، محمود. (2005). *المقاصد النّحْويّة في شرح شواهد الألْفيّة*. دار الكتب العلميّة.

العيوني، سليمان. (2021). *حواشي كتاب سيبويْه*. دار طيبة الخضراء.

الفاكهيّ، عبد الله. (1988). *شرح الحدود النحويّة* (تح: زكي فهمي الألوسي) (د.ط). بيت الحكمة – جامعة بغداد.

الفرّاء، يحْيى. (د.ت). *معاني القرآن* (تح: محمّد عليّ النجّار) (د.ط). الدار المصريّة للتأليف والترجمة.

القاضي، عبد الفتّاح. (1981). *البدور الزاهرة في القرآت العشر المتواترة من طريقَي الشاطبيّة والدرّة ويليه القرآات الشاذّة وتَوْجيهها من لغة العرب*. دار الكتاب العربيّ.

القاضي، عبد الفتّاح. (د.ت). *الوافي في شرح الشاطبيّة في القرآات السبع* (د.ط). مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمّد لِنشْر القرآن الكريم والكتب الإسلاميّة.

قباوة، فخر الدِّين. (1988). *تصريف الأسماء والأفعال* (ط2). مكتبة المعارف.

القفطيّ، عليّ. (1950). إنباه الرواة على أنْباه النحاة (تح: محمّد أبوالفضْل إبراهيم). دار الكتب المصريّة.

ابن قيْس الرقيّات، عبد الله. (د.ت). *ديوان ابن قيْس الرقيّات* (تح: محمّد يوسف نجم) (د.ط). دار صادر.

الكفويّ، أيّوب. (1992). *الكلّيّات معجَم في المصطلحات والفروق اللغويّة* (تح: عدنان درويش ومحمّد المصريّ). مؤسَّسة الرسالة.

ابن مالك، محمّد. (1990). *شرح التسهيل* (تح: عبد الرحمن السيّد ومحمّد بدوي المختون). هجر للطباعة والنشر.

المبرّد، محمّد. (د.ت). *المقتضَب* (تح: محمّد عبد الخالق عضيمة) (د.ط). عالم الكتب.

المُرادي، الحسن. (1983). *الجنى الداني في حروف المعاني* (تح: فخر الدين قباوة) (ط2). منشورات دار الآفاق الجديدة.

مصطفى، إبراهيم، الزيّات، أحمد، عبد القادر، حامد، النجّار، محمّد. (د.ت). *المُعجَم الوسيط* (د.ط). مَجْمَع اللغة العربيّة.

ابن منظور، محمّد. (2005). *لسان العرب* (ط4). دار صادر.

ناصف، عليّ. (1968). *أبوالأسْوَد الدّؤَليّ عصْرُه حياتُه آثارُه العلْميّة والأدبيّة* (د.ط). العدد التاسع الثمانون. المجْلِس الأعْلى للشؤون العلْميّة – القاهرة.

ناظر الجيش، محمّد. (2007). *شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (تح: عليّ فاخر، وجابر البراجة، وإبراهيم العجمي، وجابر مبارك، وعليّ محمّد، ومحمّد نزّال). دار السلام.

النحّاس، أحمد. (1988). *إعراب القرآن* (تح: زهير غازي زاهد) (ط3). عالم الكتب؛ مكتبة النهضة العربيّة.

ابن هشام، عبد الله. (1963). *قَوْح الشَّذَا بِمسْألة كذَا* (تح: أحمد مطلوب) (د.ط). (د.ن).

ابن هشام، عبد الله. (د.ت). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تح: محمّد محيي الدين عبدالحميد) (د.ط). دار الكتاب العربيّ.

الورّاق، محمّد. (2008). *عِلَل النحْو* (تح: محمود نصّار) (ط2). دار الكتب العلْميّة.

يعقوب، إميل. (1988). *مَوْسوعة النحْو والصرْف والإعراب*. دار العلْم للملايين.

ابن يعيش، يعيش. (د.ت). *شرح المفصَّل* (د.ط). عالم الكتب.